اقتصاد

فوق الطاولة

كل شبرٍ بـ«شعرٍ»!

علي محمود هاشم

لطالما فضلت الحكومة «البحر الطويل» في «قصيدة المعيشة»: جلسات مستفيضة.. توقعات تقريبية.. عصف فكري متكئ إلى كوعه الأيمن.. «استخارات» تفاضلية بين سيئ وأسوأ.. هكذا، تتشارك القصائد ركاكتها وخلوها من المخيلة عادة، هذا ما يحصل عليه الشاعر حين يبدأ نظم «معلقته» متقولاً فيها بما لا يشعر.

عسى أن تسمع الحكومة يوماً «لطمية المستهلكين» ذات «البحر المقتضب»، لربما تصاب حينها بالذهول من ترتيب فلسفات الاقتصاد والنقد في أولوياتهم: في المرتبة الألف يأتي النقد ومشتقاته، وما يريدونه في المقدمة هو تقليص مخاوفهم المعيشية المتعمقة على حين تدني الدخول يحفر يومياً في جدار احتياجاتهم الأساسية ويراكم نفاياته على حساب أولوياتهم المؤجلة.

على مر الأيام، تحولت كل مهمة مهما صغر شأنها، إلى مناسبة حكومية لإلقاء الشعر وإتحاف الجمهور بإنجازاتها المنظومة بين شطري قصيدة ملخصها «اجتياح النهوض الكبير لمختلف مفاصل حياتنا الاقتصادية.

هذا بعض من السمات الرئيسة لأوركسترانا الشعرية التي صقلت ملكتها يوماً بعد يوم، أما المواطنون، ومن ذوي الدخل المحدود على وجه الخصوص، فيتناثرون على شواطئ البحور الـ١٦ ليس لأنهم لا يتقنون السباحة، بل لأنهم فقدوا متعة تذوق الشعر في مساءاتهم المزدحمة بالشقاء.

في الإنتاج، تواظب الحكومة على قرض قافية «افتخاريتها» الركيكة من البحر الخفيف، ورغم ما اكتنف ويكتنف هذا القطاع من أرقام صادمة، فهي لا تزال تصر على دفق نجاحاتها في سياق ملحمي، في قصائدها الأولى، دبّجت «رباعيات» تعافي الإنتاجين الزراعي والصناعي، قبل أن تنكسر قوافيها على بياناتها.

في القطاع الصناعي، وخلف «رباعيتها» عن تشجيع التصدير وعن صادراتنا المحققة إلى نحو ١٠٥ أسواق «وفي قصيدة أخرى أزيد قليلاً»، فوفق ميزان صادراتنا «شبه المعلن»، يخيل للمرء بأن كل من تلك الأسواق قد استوردت «تنكة زيت» أو «بكلة شعر» أو «أوقية كمون»، لا أكثر!.

السلع الزراعية التي ما فتئ بعضها يتقهقر في بياناته إلى ما قبل نصف قرن، يحار المرء في نجاحاته، وبما أن الأسعار لم تنخفض بدفع من الوفرة في الأسواق المحلية، ولم تتبدل بيانات ميزاننا التجاري، فأين تختبئ تلك السلع إذاً؟!.

عن الصنف الزراعي، تتبرعم تنويعات أخرى، ففي يوم ما قرضت الحكومة قصائد «البقرات» المستوردة التي ستلتهم غلاء المنتجات الحيوانية، وفي النتيجة، أكلت البقرات العشب قبل أن تنقطع أخبارها، تلاها موسم «السمكات» وإصبعياتها وموسم «نزرع كل شبر» و«الزراعات المنزلية».. على هذا المنوال، ما زلنا نزرع «الأشبار» منذ عامين، ومع كل «شبر» نحظى بقصيدة جديدة مجاناً، دونما أدنى تغيير في أسعار المستهلكين؟!.

«القصيدة المسرحية» التي نظمها المصرف المركزي مؤخراً، لم تشذ عن قواعدها الحكومية، سماتها الموضوعيّة ووحدتها العضويّة بائنة في ترتيب مسوغاتها، ورغم محاولة شرح مفرداتها لاحقاً، فلا أحد أخطأ في تلقف خلاصتها الواضحة: تستطيع الحكومة خفض الآلام المعيشية إلى النصف بعد ضغط التضخم المصطنع بنسبة موازية.. لكنها لن تفعل!.

خذلتنا هذه القصيدة بالفعل، فما سبقها، كان ليمكن المحاججة فيه على خلفية الحرب، أما «منع تجار الأزمات من التمتع بمضاعفة ثرواتهم» عبر الاستمرار في خنق محدودي الدخل!، فهذا ما لا تطيق الآذان الاستماع إليه.. عند هذا الشطر، فقد «حاكم المركزي» سليقته الشعرية، ومعها حكمته و«حصافته» أيضاً، بعدما زعم القدرة على إمساك سعر توازني لصرف الليرة عند أقل من نصف حاله اليوم.. هذا الأمر يكشف نية مبيتة بالحفاظ على السعر المضاعف الأعلى قسرا لـ«ضرورة الشعر»، على حين الأسواق تواقة إلى السيولة.

لا يزال افتراق «البحور» حائلاً بين الحكومة والمواطن.. بحور الحكومة طويلة ومعقدة وتقدس السير على البيض.. أما بحار المواطن فشديدة الضيق، وأغراضها الشعرية لا تتسع لـ«الغزل».. لربما فقط تستطيع الهجاء والرثاء.

الحكومة تدرس إمكانية الترخيص لمصارف جديدة في المناطق الحرة أو فتح فروع لمصارف عاملة

عبد الهادي شباط

طلب رئيس مجلس الوزراء عماد خميس من وزيري المالية والاقتصاد التنسيق مع حاكم مصرف سورية المركزي لإعداد دراسة حول إمكانية افتتاح مصارف جديدة أو فروع لمصارف عاملة في البلد في المناطق الحرة، وذلك بموجب مذكرة في رئاسة مجلس الوزراء حصلت «الوطن» على نسخة منها.

وفي متابعة للموضوع بيّن رئيس اللجنة العليا للمستثمرين في المناطق الحرة فهد درويش لـ«الوطن» أن إحداث مصارف في المناطق الحرة هو مطلب لكل المستثمرين في هذه المناطق، ويتوازى مع الجهد الحكومي في خلق مناخ استثماري جاذب عبر تحديث التشريعات والقوانين الناظمة للاستثمار، مبيناً أن كل المصارف التي كانت تعمل في المناطق الحرة تم إيقاف تراخيصها ومنعها مزاولة العمل المصرفي بموجب قرار صدر عن حاكم مصرف سورية المركزي السابق (أديب ميالة) ودون التشاور مع الحكومة أو الرجوع إليها في وقتها، واستمرت معظم هذه المصارف كهيكل دون ممارسة أي عمل بنكي أو حوالات باستثناء بعض الخدمات المالية للحفاظ على عمالتها وأبنيتها، حيث اعتبر المركزي وقتها أن على المصارف العاملة في المناطق الحرة أن تكون عبارة عن فروع تابعة لمصارف مرخصة وتعمل على الأراضي السورية.

ويرى درويش أن توافر مصارف على أرض المناطق الحرة يمثل حلاً خلال الظروف الحالية وحالة التضييق على العمل المصرفي السوري ضمن الحرب على سورية، وخاصة أن العديد من المصارف التي ترغب في الترخيص للعمل في المناطق الحرة لا تحب أن تكون فرعاً لمصرف محلي، إضافة إلى أن الكثير من المستثمرين خارج المناطق الحرة يرغبون في التعامل مع هذه المصارف، واعتبر درويش توافر المصارف على أرض المناطق الحرة هو من أساسيات العمل في هذه المناطق ولا يمكن للمستثمرين القيام بنشاطاتهم الاقتصادية دون توافر قنوات مصرفية تسهل عمليات التحويلات المالية والإيداع والاستلاف وغيرها، كما بيّن أنه من الممكن للمصارف التي ترغب أن ترخص للعمل في المناطق الحرة أن تكون لها فروع في باقي المناطق الحرة التي تتوزع ضمن ٨ مناطق في المحافظات السورية ومعظمها في مناطق حيوية ومهمة اقتصادياً مثل منطقة المرفئ في اللاذقية وحسيا في حمص وغيرها من المناطق الحرة.

مصرفياً، علمت «الوطن» بأنه يتم التحضير لدى المصارف العامة لاجتماع من أجل بحث هذا التوجه وآليات تنفيذه، حيث اعتبر مدير يعمل في قطاع المصارف العامة أن هذه التوجه يحتاج إلى بنى تحتية وخطة عمل وموازنات جديدة، مبيناً لـ«الوطن» أن بعض المصارف العامة لا يتناسب اختصاصها مع متطلبات المناطق الحرة.

إعادة هيكلة

يتزامن هذا التوجه والتوسع في المصارف العامة نحو المناطق الحرة مع التوجهات الحكومية بضرورة إعادة هيكلة المصارف العامة ضمن الإطار العام لإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وهو ما يتطلب القيام بعمليات دمج يدور الحديث حولها لثلاثة مصارف، حيث بيّن المدير المصرفي لـ«الوطن» أن عمليات الدمج التي يتم الحديث عنها ربما تخدم حالة محددة لكن بالمقابل عملت مصارف القطاع العام عبر تاريخها على تأسيس حالة واسعة من التوزع والخبرات وتأهيل العاملين لجهة التعامل مع طلبات التمويل ومعالجتها، إضافة إلى حالة التوزع الجغرافي التي تمت بناء على تخصص المصارف، وأن الشمولية في العمل المصرفي للقطاع العام مطبقة في بعض المصارف الكبيرة مثل التجاري والعقاري لكن لا بد من الحفاظ على تخصص بعض المصارف والاستفادة من خبرتها الطويلة في تخصصها، بينما اعتبر أن تفعيل مجالس الإدارة ومنحها صلاحيات ودوراً مهماً يسهم في زيادة الشفافية في العمل المصرفي والدور الرقابي والإشرافي على عمل الإدارات التنفيذية، كما أن العمل المصرفي بات يحتاج في القطاع العام إلى الكثير من المرونة ليكون قادراً على المنافسة في قطاع العمل المصرف وتلبية متطلبات المرحلة المقبلة من إعادة الإعمار وتوفير التسهيلات الائتمانية ومختلف احتياجات التمويل للمشروعات الاستثمارية والحيوية التي تخطط لها الحكومة.

من الجدير ذكره أن «الوطن» اقترحت على الحكومة في مقال سابق حول خيارات استقطاب ودائع السوريين في دول الجوار؛ الاستفادة من تجارب المناطق الحرة المصرفية، وذلك بإنشاء مثل هذه المنطقة بهدف تأمين استقطاب رؤوس الأموال إلى المناطق الحرة بأقل كلف ممكنة، وبضمانات وإعفاءات تحددها المناطق الحرة، التي تشكل ضماناً للمودعين.

مع الأخذ بالحسبان أن التوجه لاستقطاب رؤوس الأموال، يتطلب إجراءات سريعة، تقتضي بتحرير حركة رؤوس الأموال، وتضمن استقرار سعر الصرف، مقابل التضحية باستقلالية المصرف المركزي في مجال تحديد معدلات الفائدة، فبدلاً من أن تحدد لتخدم السياسات الاقتصادية العامة، يصبح تحديدها من أجل استقطاب رؤوس الأموال في دول الجوار، وهذا شبه محقق حالياً من جهة معدلات الفائدة وليس الاستقلالية بالمعنى الحرفي للكلمة، حيث أسعار الفائدة أعلى من دول الجوار نسبياً، على أن يترافق ذلك مع فتح باب الإقراض على مصراعيه بشكل جدي وفعال، أمام المستثمرين والراغبين في العمل في البلد مع بدء استعادة عافية الاقتصاد، وتوقع معدلات نمو مدفوعة بزيادة الاستثمارات بعد الحرب.

في مخالفة صريحة

«التموين» و«الصناعة»: ليس لدينا علم بأسعار السيارات في معرض دمشق الدولي!!

علي محمود سليمان

تداولت وسائل التواصل الاجتماعي قائمة لأسعار السيارات المعروضة ضمن معرض دمشق الدولي في دورته الستين من قبل الشركات المصنعة لهذه السيارات، وكان لافتاً في القائمة الأسعار المرتفعة لهذه السيارات، إذ قاربت ١١٠ ملايين ليرة.

«الوطن» تواصلت مع مصدر رسمي في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الذي أوضح بأن الشركات -التي تدّعي أنها جمّعت السيارات محلياً- لم ترسل قائمة بأسعار السيارات التي ستعرضها خلال المعرض، وهو ما كان يفترض أن تقوم به الشركات المصنعة كونها تعرض منتجات تم تجميعها ضمن سورية.

ولفت المصدر إلى أن الوزارة ومن خلال اللجنة المكلفة بتحديد أسعار السيارات المصنعة قد خاطبت هذه الشركات لموافاتها ببيانات التكلفة لعمليات التجميع والمواد الأولية والمكونات المستوردة لدراستها ضمن عمل اللجنة في تحديد أسعار السيارات، ولكن هذه الشركات لم تواف الوزارة بأي بيانات حتى الآن، مشيراً إلى أن الوزارة ستقوم بالاطلاع على قائمة الأسعار المعلنة للسيارات المعروضة في معرض دمشق الدولي للتأكد من صحتها والتواصل مع الشركات المصنعة والمستوردة لها.

من جانبه أوضح معاون وزير الصناعة نضال فلوح في تصريح لـ«الوطن» أن الوزارة لا تحدد الأسعار للشركات المجمعة للسيارات وإن كانت هي الجهة التي تمنح الترخيص الصناعي للشركات، مضيفاً بأن الوزارة لا تحدد للشركات ما تعرضه من سيارات ضمن المعرض، ولم يتم أخذ رأيها في الأسعار المعلنة من الشركات.

ولفت فلوح إلى أن الشركات السورية الخمس التي تقوم بتجميع السيارات تستورد مكونات السيارات ضمن المواصفات المحددة من قبل رئاسة مجلس الوزراء، حيث إن أي سيارة لا تسجل في مديرية النقل من دون شهادة المنشأ، وهذه الشهادة لا تعطى إلا إذا كان هناك امتياز من الشركة الأم أو من تفوضه باسمها، وعلى هذا الأساس يتم السماح بإدخال المكونات للسيارات المجمعة.

وأوضح أنه لا يمكن لأي شركة أن تقوم بتجميع مكونات سيارة لماركة عالمية محددة دون أن تأخذ موافقة الشركة الأم أو من تفوضه، منوهاً بأن مديريات الصناعة في المحافظات هي التي تمنح الموافقة للشركة المجمعة للسيارات بعد التأكد من امتلاك ما تم تقديمه من أوراق ثبوتية كاملة وإن كانت محققة للشروط ومن بينها الامتياز من الشركة الأم أو من تفوضه عنها، وعلى ذلك تقوم مديرية الصناعة بإرسال كتاب إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لمنحها إجازة استيراد للمكونات، فالشركة الموجودة في مدينة حسياء الصناعية تحصل على الموافقة من مديرية الصناعة في حمص، وكذلك الأمر في باقي الشركات بحسب مديرية الصناعة التي تتبع لها.

علماً بأن إحدى الشركات المرخصة منحت إجازات لأكثر من ٨٠٠ سيارة خلال العام الماضي، وهي لا تحمل امتياز تجميع، وقد تمت تسوية المخالفات ودفع مليارات الليرات عبر نظام التسويات في الجمارك، إضافة إلى مخالفات وأمور خارج الجمارك، وكانت المخالفات تتم عبر التلاعب بالمرسوم الخاص بتجميع السيارات إلى أن تمت معالجة الأمر منذ أشهر، ويبقى السؤال مفتوحاً وفي عهدة الحكومة: هل أمنت تلك الشركات تفويضاً أم إن السيارات الفخمة الموجودة هي من بقايا المخالفات السابقة؟

بانوراما معرض دمشق الدولي

رئيس مجلس الوزراء يشرح لرجال الأعمال المستقبل الاقتصادي

خطة حكومية لنظام قروض يدعم الاقتصاد وقوانين جاذبة للمستثمرين

رجال أعمال طالبوا بتخفيض الرسوم الجمركية وحل مشاكل الشحن والنقل

هناء غانم

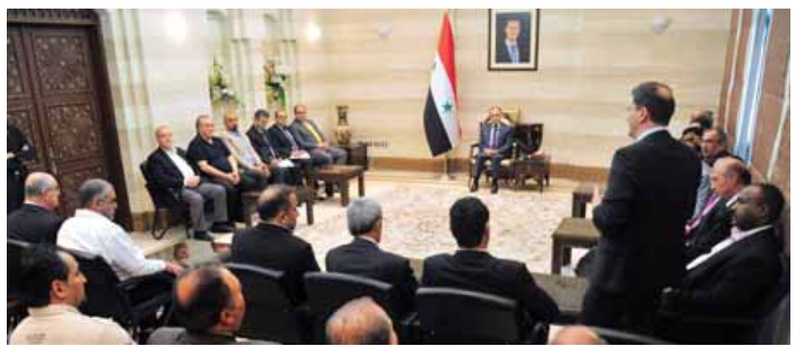

التقى رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أمس وفداً من رجال الأعمال السوريين المغتربين والعرب والأجانب وممثلي الشركات المشاركة في معرض دمشق الدولي، وذلك بهدف إيصال رسالة فاعلة حول فرص الاستثمار المحفزة والكبيرة المتاحة اليوم في سورية، وفتح قناة تواصل مباشر بين الفعاليات الاقتصادية السورية ونظيراتها في الدول المشاركة في المعرض، مؤكداً أهمية التطورات الاقتصادية في سورية رغم ما تعرضت له من حرب شرسة وخراب ودمار، مما فرض تحديات على الواقع الاقتصادي.

وأكد خميس أن سورية تؤمن بالعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول الصديقة، منوهاً بأن عناوين معرض دمشق الدولي تؤشر لذلك، معتبرا المعرض النواة الأساسية لإعادة بناء سورية، وأمام هذا الواقع نفكر كيف يمكن إعادة البنى التحتية التي تعتبر من أهم البنى الاقتصادية، مؤكداً أن أول هدف لعمل الحكومة هو إعادة الإعمار لكافة المؤسسات الاقتصادية، وهذا يتطلب تغيير البنية التشريعية للاستثمار من قوانين وأنظمة كانت سائدة قبل الحرب، وهو ما يتم العمل عليه لتشجيع وتخفيز الاستثمار وتحقيز القطاع الخاص للعودة إلى العمل، إذ تم وضع رؤية للتشاركية في المشاريع الاستثمارية الضخمة في كافة المجالات.

وأشار خميس إلى العمل ضمن خطة الحكومة على نظام للقروض والمصارف لدعم القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى دعم الإنتاج، كما تم وضع رؤية تطويرية للبنية الإنتاجية بجهود القطاع الخاص، كما تم وضع رؤية للتعاون مع الدول الصديقة وهي الرؤية الأهم وتم تبادل العناوين مع الوفود المشاركة لتعزيز أواصر الصداقة مع الدول أمام التغيرات الدولية والتطورات الاقتصادية التي أصبحت من أهم تحديات التنمية، ولتعزيز فرص التعاون الاستثماري في المرحلة المقبلة وإقامة مشاريع في المجالات الاقتصادية والعمرانية والسياحية والبنية التحتية والخدمات.

ولفت خميس إلى أن إستراتيجية الحكومة لتنشيط دورة الاقتصاد والعمل الاستثماري في سورية خلال المرحلة القادمة ترتكز على بنية تشريعية متطورة، تتضمن قانوناً جديداً للاستثمار، يحوي بيئة استثمارية جاذبة بضمانات للمستثمرين، إضافة لقانون خاص بالتشاركية، ورؤية متطورة للمعارض ودعم الصادرات وتسهيلات مالية ومصرفية ومحفزات إنتاجية وقروض والتعاون الاقتصادي والاستثماري مع الدول الصديقة.

وبين أن الحكومة طرحت أكبر خمسين مشروعاً للبنية التحتية في سورية للتشاركية ويتم العمل على تطوير الإجراءات التنفيذية المتمثلة بتبسيط الإجراءات وإعادة مؤسسات القطاعين العام والخاص إلى العمل إلى جانب وجود محفزات حقيقية للاستثمار، كما يتم العمل على تعزيز التعاون مع الدول الصديقة في المجال الاقتصادي والاستثماري وتنظيم المعارض والملتقيات بين رجال الأعمال وتطوير الهيكلية الإدارية من خلال المشروع الوطني للإصلاح الإداري بهدف تبسيط الإجراءات.

بدورهم ممثلو الشركات والوفود أبدوا إعجابهم بتنظيم معرض دمشق الدولي وشموله على العديد من المنتجات والبضائع، وأشاروا إلى الثغرات التي تعترض مسيرة العلاقات التجارية بين الدول، مطالبين بتخفيض الرسوم الجمركية والحوالات المالية مع سورية والتي تعيق العديد من عمليات الاستيراد والتصدير، مؤكدين أنها بحاجة إلى حل جذري، الأمر الذي وعد به رئيس الحكومة، مؤكداً أن الموضوع في طريقه إلى الحل إضافة إلى موضوع الرسم القنصلي وعمليات الاستيراد، إضافة إلى موضوع شركات الشحن، مبينين أن هناك عشوائية في هذه الشركات ولا يوجد مصداقية في التعامل معها، إضافة إلى أهمية إيجاد حل لمشكلة الطيران.

الوفد الكويتي بين أن معرض دمشق الدولي بمنتجاته غير لغة العالم تجاه التوجه إلى المنتج الوطني وجودته، في حين رأى الوفد العراقي أنه على الرغم من أهمية المنتجات السورية وجودتها إلا أن هناك بعض المشكلات التي من الضروري تلافيها لاسيما تخفيض الضرائب على المواد بين البلدين والجمارك وغيرها.

بدوره أكد وزير الاقتصاد سامر خليل أهمية المعرض وحرص الحكومة على تقديم أفضل الخدمات، مبيناً أن سورية حريصة على أن يكون التصدير قاطرة للنمو الاقتصادي في المرحلة القادمة.

ميلاد ملكي من وفد السويد تحدث باسمه واسم الوفد لـ«الوطن» عن أهمية معرض دمشق الدولي، واصفاً إياه بالمعرض النوعي الذي فاجأ الجميع بالدعم المقدم من الحكومة وبتنظيمه وأهميته رغم الحرب على سورية، كما أنه أذهل الجميع بنوع البضائع والصناعات السورية التي ستبقى صامدة كما هو حال الشعب الذي عانى الكثير لكنه صمد وتحدى الإرهاب.

٢٠٠ رجل أعمال يناقشون سبل المساهمة في إعادة الإعمار «اليوم»

الوطن

من المقرر أن تنطلق اليوم فعاليات ملتقى رجال الأعمال العرب والمغتربين في دمشق بحضور شخصيات حكومية، وبمشاركة أكثر من ٣٠٠ من رجال الأعمال المحليين والمغتربين والعرب والأجانب، يمثلون أكثر من عشرين دولة، وذلك وبالتزامن مع الدورة الستين لمعرض دمشق الدولي.

ويتيح هذا الملتقى التخصصي التشبيك بين المشاركين، لإطلاق مشاريع تندرج في إطار عملية إعادة إعمار سورية، لا سيما من قبل عديد من رجال الأعمال والشركات المشاركة العربية.

وتركز محاور الملتقى على طرق مساهمة رجال الأعمال العرب والمغتربين في إعمار سورية، بالتعاون مع الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات الصلة، فضلاً عن الكثير من المشاريع المطروحة من قبل القطاع الخاص، وعلى المحفزات الاستثمارية في مرحلة ما بعد الحرب، لا سيما في قطاعات الاستثمار والتجارة والصناعة والزراعة والسياحة والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والنقل وغيرها، كما سيطرح أيضاً المعوقات التي قد تعترض المستثمرين، وسبل تذليلها وحلها، إلى جانب توحيد جهود الجاليات الاغترابية حول العالم لتشكيل هيئات تهتم بالترويج للاستثمار في سورية.